

آراء الغزنوي في مسائل الإيمان من خلال شرحه للعقيدة الطحاوية

إعداد الباحثة:

عيشة بنت عبد القادر الشاطر

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية - تخصص: العقيدة والدعوة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

جدة - المملكة العربية السعودية

الملخص:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسَّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين. أمَّا بعد: فهذا البحث دراسة عقدية (عرض ونقد) تناول آراء الغزنوي – رحمه الله–في مسائل الإيمان من خلال شرحه للعقيدة الطحاوية، وقد احتوى البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. المبحث الأول: تعريف الإيمان في اللغة والشرع، وفيه مطلبان: الأول: عرض رأي الغزنوي، والثاني: نقد رأي الغزنوي. والمبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه، وفيه مطلبان: والأول: عرض رأي، والثاني: نقد رأي الغزنوي. والمبحث الثالث: رأيه في مرتكب الكبيرة وموقفه من المرجئة والوعيدية، وفيه مطلبان: الأول: عرض رأي الغزنوي. والثاني: نقد رأي الغزنوي. الخاتمة: وتضمنت أهم نتائج البحث وتوصياته. وكان المنهج المتبع: الاستنباطي، حيث تم عرض آراؤه في مسائل الإيمان، ثم نقدها بحسب منهج أهل السنة والجماعة. ومن أهم نتائج البحث: اعتمد الغزنوي – رحمه الله– في ذكر مسائل الإيمان على الأدلة الشرعية، إلا أنه سلك مسلك الماتريدية المرجئة. وفي ختام البحث: كانت التوصية بالاهتمام بدراسة آراء أعلام المذاهب الفقهية المتبعة الاعتقادية، وضرورة تقويمها.

Abstract

Ghaznawi's views on the issues of faith through his explanation of Al-Aqidah al-Tahawiyyah

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Seal of Prophets and Messengers. To proceed,

This research is a contract study (presentation and criticism) dealing with the opinions of the Ghaznawi in matters of faith through his explanation of Al-Aqidah al-Tahawiyyah. The research contained an introduction, three questions, and a conclusion. The first topic: Definition of faith in language and Sharia, and there are two demands: First: the view of the Ghaznawi, and the second: criticism of the opinion Ghaznawi. And the second topic: increase faith and lack, and two demands: the first: the view of opinion, and the second: criticism of the opinion Ghaznawi. And the third topic: his opinion on the perpetrators of the large and his position of delay and guidance, and there are two demands: First: the view of Ghaznawi. The second: criticism of Ghaznawi opinion. Conclusion: The main findings and recommendations of the research. The approach was: deductive, where his views were presented in matters of faith, and then criticized according to the approach of the Sunnis and the community. Among the most important results of the research: Al-Ghaznawi was adopted in mentioning the issues of faith on the shar'i evidence, but he followed the path of the delayed matrices. At the conclusion of the research: The recommendation was to study the opinions of the doctrines of the doctrines of the doctrines followed by the belief, and the need to evaluate them.

مقدمة:

الحمد لله الذي امتنّ علينا بدينه الذي ارتضى، والصلاة والسلام على رسوله المجتبى. أما بعد... فإن كلّ علمٍ ذو مكانة تعددت أسماؤه وكثرت دلائله، وليس أعظم من علم العقيدة؛ إذ هو الفقه الأكبر، وإنّ من المواضيع ذات الصلة الوثيقة بالعقيدة موضوع الإيمان، وقد أسهب العلماء في بيان مسائله، وكثرت مؤلفاتهم في ذلك مما يعجز عن الحصر(١)، ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ الذين لم يحصلوا على حقهم من الشهرة الإمام الغزنوي، فتناولت آراؤه في مسائل الإيمان من خلال كتابه "شرح عقيدة الإمام الطحاوي" وأسميته: "آراء الغزنوي -رحمه الله- في مسائل الإيمان من خلال شرحه للعقيدة الطحاوية" عرضت آراؤه في المسائل، وقارنتها برأي أهل السنة والجماعة، ومن أسباب أهمية الموضوع ما يلي:

١- كثرة ورود لفظة الإيمان في القران الكريم والسنة النبوية في مواضع مختلفة، وبدلالات متعددة.
٢- من أوائل المسائل التي وقع فيها الاختلاف، فخالف فيها المبتدعة الأمة الإسلامية.
٣- ما ينبني على هذه الاختلافات من مسائل عقائدية.

ولقد قسمته على ثلاثة مباحث ومطالب، وأسأل الله التوفيق والسداد، وصلِ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

---
(١) من المؤلفات في الإيمان: الإيمان، لابن منده، الإيمان، لابن تيمية، الإيمان، للقاسم بن سلام، أصول الإيمان، لمحمد بن عبد الوهاب، الإيمان أركانه وحقيقته ونواقصه لمحمد نعيم ياسين.

المبحث الأول: تعريف الإيمان في اللغة والشرع.

المطلب الأول: عرض رأي الغزنوي:

عرّف الغزنوي الإيمان بكونه شيئًا واحدًا لا يتعدد، وهو التصديق القلبي، حيث بيّن موافقته لرأي أبو منصور الماتريدي -عفا الله عنه - عند شرح قول الطحاوي – رحمه الله-: "والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان"، قال: "ولكن لما كان ما في القلب أمرا باطنا لا يمكن الوقوف عليه، جعل الشارح الإقرار دليلاً عليه وشرطًا لإجراء الأحكام في الدنيا حتى لو صدّق بقلبه ولم يقر بلسانه يكون مؤمنا عند الله، لأنه تعالى عالم بما في القلوب فيعلم بتصديقه، لا في أحكام الشرع لعدم الإقرار الذي يدل عليه في حقنا، ونحكم بالظاهر والله يتولى السرائر"[(١)]، فجعل الإقرار باللسان ركنًا زائدًا دالًا على ما في القلب، ولم يعتبره ركنًا أصليًا، وأكّد ذلك بقوله: "وقال فخر الإسلام– رحمه الله-: الإقرار باللسان ركن الإيمان كالتصديق، إلا أنه ركن زائد يحتمل السقوط بعذر الإكراه، والتصديق ركن أصلي لا يحتمل السقوط بحال، فمن صدّق بقلبه ولم يقر بلسانه من غير عذر لم يكن مؤمنا"[(٢)].

وهو بذلك يكون موافقًا لمن سبقه من علماء الماتريدية، كأبي منصور الماتريدي – رحمه الله- كما ذُكر آنفًا، وقال أبو اليسر البزدوي – رحمه الله-: "ولما كان الإيمان تصديقا في اللغة يجب أن يكون تصديقًا في الشريعة وهو التصديق بالقلب والتصديق باللسان وهو الاعتقاد بالقلب"[(٣)]، وقال أبو المعين النسفي "الإيمان هو التصديق"[(٤)]، وقال نور الدين الصابوني: "وتحقيقه هو أن

(١) عمر بن إسحاق الغزنوي، شرح عقيدة الإمام الطحاوي، تحقيق: حازم الكيلاني ومحمد عبد القادر، (القاهرة: دارة الكرز، ٢٠٠٩م)، ص١١٩.
(٢) المرجع السابق، ص ١١٨.
(٣) محمد محمد البزدوي، أصول الدين، تحقيق: هانز بيتر لنس، ضبط: أحمد حجازي، ط [بدون] (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)، ص ١٤٨.
(٤) أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة في أصول الدين، ٣٨/١.

الإيمان هو التصديق، والإقرار أمارة عليه"(١)، وقال إسماعيل الشيباني: "قال أبو حنيفة وأصحابه رحمة الله عليهم أجمعين الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالقلب، وأراد بالتصديق أن يعرف الله كما هو أهله ويعرف رسوله وجميع ما يجب معرفته في تصحيح الإيمان فيعتقد ذلك بقلبه تصديقًا، ويجري على لسانه تحقيقًا"(٢).

ومما سبق يظهر بأن الماتريدية -ومنهم الغزنوي- جعلوا الإيمان هو تصديق القلب، وإقرار اللسان ركنًا زائدًا تابعًا للتصديق القلبي، وقولهم هذا مخالف لما قاله أبي حنيفة، ولما كان عليه، حيث نُقل عنه أن جهم بن صفوان سأله عن رجل عرف الله بقلبه وعرف أنه واحد لا شريك له، ولا ند له، ثم مات قبل أن يتكلم بلسانه: أمؤمنا مات أم كافرا ؟ فأجابه أبو حنيفة: "كافر من أهل النار حتى يتكلم بلسانه مع ما عرفه بقلبه..."(٣).

استدل الغزنوي على قوله من وجوه:

الوجه الأول: أن الأعمال عطفت على الإيمان في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ**﴾(٤)، والمعطوف غير المعطوف عليه، فدل ذلك على التغاير.

الوجه الثاني: أن النبي ﷺ حينما سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان لم يُجب عنه إلا بالتصديق بأشياء مذكورة في ذلك الحديث حيث قال: "الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، كتبه، وبلقائه، ورسله وتؤمن

(١) أحمد أبي بكر الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، تحقيق: فتح الله خليف، ط [بدون] (مصر: دار المعارف، ١٩٦٩م)، ص١٤١.

(٢) إسماعيل بن إبراهيم الشيباني، شرح العقيدة الطحاوية، ط [بدون] (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص ٣٠.

(٣) موفق أحمد المكي، مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، (الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف، ١٣٢١هـ)، ص١٤٦.

(٤) سورة البقرة، آية:٢٥.

بالبعث...، ثم قال: هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم"[١]، فلو كان الإيمان غير ذلك لبينه النبي ﷺ[٢].

الوجه الثالث: أن الأعمال شرط لصحة الإيمان وليس شرطًا لوجوبه، فالشرط غير المشروط قال تعالى: ﴿**وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا**﴾[٣].

المطلب الثاني: نقد رأي الغزنوي:

أولًا: تعريف الإيمان في اللغة: للإيمان معانٍ عدة منها:

١- يأتي بمعنى الطمأنينة والأمان وهو ضد الخوف[٤]، مثل قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ**﴾[٥].

٢- ويأتي بمعنى التصديق مثل قوله عز وجل: ﴿**وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ**﴾[٦] أي بمصدق لنا[٧]، وقال الراغب الأصفهاني: قيل معناه: بمصدق لنا إلا أن الإيمان: هو التصديق الذي معه أمن[٨].

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، واللفظ للبخاري. انظر: محمد إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، (دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة،١٩/١. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط [بدون] (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب الإيمان، باب: معرفة الإسلام والإيمان والقدر، ٣٦/١.

(٢) عمر إسحاق الغزنوي، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢١.

(٣) سورة طه، آية:١١٢.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٢٣/١٣. إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، ط [بدون] (الإسكندرية: دار الدعوة، ت ن [بدون])، ص٢٨. الزَّبيدي، تاج العروس، ١٨٨/٣٤.

(٥) سورة قريش، آية:٤.

(٦) سورة يوسف، آية:١٧.

(٧) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٣/ ٢٣. إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، ص٢٨. الزبيدي، تاج العروس، ٣٤/ ١٨٨.

(٨) الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق: دار القلم، ١٤١٢هـ)، ص٩١.

٣- ويأتي بمعنى الأمانة التي هي ضد الخيانة(١).

٤- ويأتي بمعنى الإقرار كما فسره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو الإقرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد"(٢).

ومن خلال المعاني اللغوية السابقة يتّضح: أن أصل الإيمان وإن كان يتضمن التصديق، فليس هو مجرد التصديق وإنما هو الإقرار والطمأنينة.

ثانيا: الإيمان في الشرع:

اتفق أئمة السلف الصالح في تعريفهم للإيمان على أنه اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، ومن أقوالهم في ذلك: قول الحسن البصري – رحمه الله-: "الإيمان قول، ولا قول إلا بعمل، ولا قول وعمل إلا بنية"(٣)، وقول الآجري – رحمه الله-: "اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح"(٤)، وقول ابن أبي زيد القيرواني – رحمه الله-: "الإيمان: قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح"(٥)، وقول ابن القيم – رحمه الله-: "حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل. والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد

---

(١) انظر: أحمد بن فارس القزويني، مقاييس اللغة، ط [بدون] (دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م)، ١٣٣/١.

(٢) أحمد عبد الحليم بن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد عبد الله الحلواني ومحمد كبير شودري، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٧هـ)، ٩٦٧/٣.

(٣) محمد الحسين الآجرِي، الشريعة، تحقيق: عبد الله عمر الدميجي، ط٢ (الرياض: دار الوطن، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م)، ٦٣٩/٢.

(٤) الآجري، مرجع سابق، ٦١١/٢.

(٥) عبد الله بن أبي زيد القيرواني، رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ط [بدون](بيروت: دار الفكر، ت ن [بدون])، ص ٨.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الأول ٢٠١٩م

وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح"(١).

ثالثًا: بيان بأن ما ذهب إليه الغزنوي من القول: بأن الإيمان هو مجرد التصديق فقط، قول مردود مخالف للنصوص الشرعية وما قرره أهل السنة والجماعة، وذلك من جانبين:

الجانب الأول: من حيث اللغة:

يرى شيخ الإسلام – رحمه الله– أن لفظ الإيمان مغايرًا للفظ التصديق لفظًا ومعنًا، وذلك لسببين:

الأول: أن التصديق إنما يكون عن أمر مشاهد ومعلوم، مثل قوله: السماء فوقنا، فيقال له: صدقت، كما يقال له: كذبت، وأما لفظ الإيمان؛ فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب، وهو مشتق من الأمن، فيستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر؛ كالأمر الغائب(٢).

الثاني: أن التصديق يتعدى بنفسه، والإيمان لا يتعدى بنفسه؛ فنقول مثلاً: صدقته، ولا تقول آمنته! بل تقول: آمنت به، أو آمنت له، فلا يمكن أن نفسر فعلاً لازماً لا يتعدى إلا بحرف الجر بفعل متعدٍ ينصب المفعول به بنفسه، ثم إن كلمة آمنت تدل على طمأنينة بالخبر أكثر من صدقت(٣).

(١) محمد بن قيم الجوزية، الصلاة وأحكام تاركها وسياق صلاة النبي من حيث كان يكبّر إلى أن يفرغ منها، تحقيق: بسام الجابي، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م)، ص ٧٠-٧١.

(٢) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم، ط [بدون] (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م)، ٧/ ٢٩١.

(٣) انظر: ابن تيمية، مرجع سابق، ٧/ ٢٩١.

الجانب الثاني: من حيث الشرع:

والرد فيه على الغزنوي من طريقين[١]:

الطريق الأول: النقض: وذلك بأن يقال:

١-إن الإيمان في اللغة ليس هو مجرد التصديق، بل هو الإقرار، والإقرار يتضمن الإخبار والالتزام[٢].

٢- إن الإيمان لو فرض أنه في اللغة مجرد التصديق، فإن الأعمال داخلة في مسمّاه. وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن التصديق متضمن للأعمال أيضًا، ودليل ذلك قوله ﷺ: "إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العينين النظر، وزنا اللسان النطق، والنفس تمنّى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه"[٣].

الوجه الثاني: أن المراد بالتصديق هنا تصديق مخصوص لا مطلق التصديق اللغوي، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق بل إيمان خاص وصفه وبينه[٤].

٣- إن القول بأن الإيمان هو مجرد التصديق يلزم منه لوازم، منها:

(١) طرق الرد على الخصوم في المناظرة ثلاثة، وهي:١- المنع: طلب الدليل على مقدمة الدليل،٢- النقض: إبطال دليل الخصم بإثبات تخلف الدليل بأن يوجد ولا يوجد معه المدلول. ٣- المعارضة: إبطال دليل الخصم بإقامة دليل يثبت بطلان مدعاه. انظر: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، (جدة: دار عالم الفوائد، ت ن [بدون])، ص٢٩٦.

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٢٩١/٧.

(٣) صحيح البخاري، ح٦٦١٢،كتاب القدر، باب: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[الأنبياء:٩٥] ١٢٥/٨. صحيح مسلم، ح٢٦٥٧، كتاب القدر، باب: قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره،٢٠٤٦/٤.

(٤) انظر: ابن أبي العز، مرجع سابق، ١٧٣/١.

- أنه إذا قام القلب بالتصديق بأمر ما لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال والأعمال الظاهرة، فبما أن القلب هو الأصل وجب أن يستمد الفرع –وهو البدن – من أصله.
- أن من صدّق بقلبه ثم أتى ناقضا من نواقض الإسلام فإن لا يكفر، أو لم ينطق بالشهادتين وهو مصدق بقلبه، ككفار قريش يكون مؤمنا، وهؤلاء متفق على كفرهم.
- أن من صدّق بقلبه ولم يأتِ بالواجبات الشرعية من صلاة وصيام وزكاة وحج، أنه لا يزال مؤمنا؛ لبقاء أصل التصديق بقلبه، وهذا قول ظاهر بطلانه(١).

الطريق الثاني المعارضة:

وذلك من خلال عرض الأدلة الواردة في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع السلف الصالح، والقياس على أن الإيمان عبارة عن تصديق وقول وعمل:

- **دلالة القرآن الكريم:**

١- قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ**﴾(٢)، المراد بإيمانكم صلاتكم(٣)، وهذه دلالة على أن العمل الصالح ركن من أركان الإيمان.

٢- قوله تعالى: ﴿**قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ**﴾(٤)، أمر الله رسوله

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٥٨٣،٥٨١/٧.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٤٣.
(٣) انظر: محمد إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ١٧/١.
(٤) سورة آل عمران، آية: ٨٤.

ﷺ بالنطق بكلمة الإيمان، وفي هذا دلالة على أن الإقرار باللسان ركن من أركان الإيمان.

٣- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾(١)، فهذا بيان ما لزم القلوب من فرض الإيمان.

- دلالة السنة النبوية:

قوله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون – أو بضع وستون – شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"(٢)، هذا الحديث يعتبر من أشرف الدلائل عند السلف على مسألة الإيمان، فمن خصائص هذا الحديث مسائل:

المسألة الأولى:

بيان أن الإيمان متعلقاً بالقلب واللسان والجوارح، فدليل تعلقه باللسان قوله ﷺ: "فأعلاها قول لا إله إلا الله"، ودليل تعلقه بالجوارح قوله ﷺ: "وأدناها إماطة الأذى عن الطريق"، ودليل تعلقه بأعمال القلوب قوله ﷺ "والحياء شعبة من شعب الإيمان"(٣).

---

(١) سورة المائدة، آية:٤١.
(٢) أخرجه صحيح البخاري، ح٩، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان،١٢/١. صحيح مسلم، ح٥٨، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، ٦٣/١.
(٣) انظر: يحيى بن هُبَيْرَة الشيبانيّ، الإفصاح عن معاني الصحاح تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط[بدون] (ب ن [بدون]: دار الوطن، ١٤١٧هـ)، ٣٥٤/٦.

المسألة الثانية:

دلالته على دخول سائر الأعمال المشروعة – سواء كانت واجبة أو ركناً أو مستحبة – في مسمى الإيمان، فإماطة الأذى عن الطريق ليست من الأعمال الواجبة، ومع ذلك جعلها الشارع من شعب الإيمان[١].

المسألة الثالثة:

أن هذا الحديث يدل دلالة حقيقية لا مجاز فيها على دخول الأعمال المستحبة باسم الإيمان فمن باب أولى دخول الواجبات، فقوله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون شعبة" دليل على أن هذه الشعب كلها أمر واحد داخلة في مسمى الإيمان[٢].

- دلالة الإجماع:

أجمع سلف الأمة وخلفها على أن الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الشافعي – رحمه الله-: "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر"[٣].

وقال البغوي – رحمه الله-: "اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان... وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة"[٤].

---

(١) انظر: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، (ب ن [بدون]: غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)، ص٢٩٨.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن عيسى، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، تحقيق: زهير الشاويش، ط٣(بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ)، ٢/ ١٤٤.

(٣) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٥/ ٩٥٦.

(٤) الحسين مسعود البغوي، شرح السنة، تحقيق:شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، ط٢ (دمشق: المكتب إسلامي،١٤٠٣هـ=١٩٨٣م)،١/٣٨-٣٩.

أما الأدلة التي استدل بها الغزنوي على أن الإيمان مجرد التصديق القلبي:

فالدليل الأول: وهو ما يتضمن التفريق بين الإيمان والعمل، مما دل على التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه.

- **الجواب على ذلك يقال:**

إن العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتراك بينهما في الحكم الذي ذكر لهما في سائر الكلام، والمغايرة على مرات[1]:

١- أن يكون المعطوف والمعطوف عليه متباينين ليس أحدهما هو الآخر ولا جزأه مثل قوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ**﴾[3] وهو الغالب.

٢- عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين كقوله تعالى: ﴿**سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝**﴾[4]، فالمعطوف والمعطوف عليه واحد في هذه الآيات وهو الله جلّ جلاله، وإنما عطفه لاختلاف الصفتين الوارد ذكرهما.

٣- أن يكون بينهما لزوم كقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ**﴾[5] فإن من كفر بالله فقد كفر بهذا كله فالمعطوف لازم للمعطوف عليه.

٤- عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى:﴿**حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ**﴾[6]، فالصلاة الوسطى بعض من هذه الصلوات، وإنما خصّت بالذكر للاعتناء بها والتنبيه على قدرها. وعطف

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٧٢/٧-١٧٣.
(٢) سورة آل عمران، آية: ٣.
(٣) سورة الأنعام، آية: ١.
(٤) سورة الأعلى، الآية:١،٢،٣.
(٥) سورة النساء، آية:١٣٦.
(٦) سورة البقرة، آية: ٢٣٨.

العمل الصالح على الإيمان إنما هو من قبيل هذين النوعين الأخيرين عطف بعض الشيء عليه أو أن يكون لازمه.

والدليل الثاني: أن النبي ﷺ فسر الإيمان بالتصديق القلبي، ولو كان غير ذلك لبينه النبي ﷺ

فالجواب عليه: أن النبي ﷺ فسر الإيمان في مواضع أخرى كثيرة، ومن ذلك حينما قدم وفد عبد القيس للرسول ﷺ، فقالوا: يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمر فصل، نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة،: فأمرهم: بالإيمان بالله وحده، قال: "أتدرون ما الإيمان بالله وحده" قالوا: "الله ورسوله أعلم"، قال: "شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس"(١)، عرّف الإيمان بالأعمال الواجبة على كل مسلم.

والدليل الثالث: وهو ما يتضمن من أن الإيمان شرط لصحة الأعمال، والشرط مغاير للمشروط:

الجواب على ذلك يقال: أن الأعمال ليست شرطًا للإيمان وإنما هي ركن من أركانه؛ لأن الشرط خارج عن الماهية والركن جزء من الماهية، وأما استدلاله بالآية على أن الشرط غير المشروط، فيختلف معنى الإيمان بحسب حال استعمال لفظه مفردًا أو مقرونًا بلفظ الإسلام والعمل، ويرجع ذلك إلى الحالات التي ذكر فيها الإيمان في نصوص الشرع وهي:

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما. انظر: صحيح البخاري، ح٥٣، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، ٢٠/١. صحيح مسلم، ح٢٣، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه، ٤٦/١.

١- أن يُذكر الإيمان مفردا غير مقرونً، ففي هذه الحالة يكون الإسلام والعمل الصالح داخل في مسمى الإيمان، مثل قوله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة"(١).

٢- أن يُذكر مقرونًا بالإسلام، كما في حديث رسول الله ﷺ حينما أتاه جبريل عليه السلام فقال له: "ما الإيمان؟"، فقال: "الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، وبلقائه، ورسله وتؤمن بالبعث"، ثم قال: "ما الإسلام؟"، فقال: "الإسلام: أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان"(٢)، فلما ذُكر الإيمان مع الإسلام جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج، وجعل الإيمان ما في القلب من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر(٣).

٣- أن يُذكر مقرونا بالعمل الصالح، كما في استدلاله بقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا**﴾(٤)، فيكون من قبيل المعطوف والمعطوف عليه، فتحتمل اللزوم أو عطف الشيء على بعض أجزاءه(٥).

(١) سبق تخريجه.
(٢) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، ح٥٠، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، ١٩/١. وأخرجه مسلم في صحيحه،ح١، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، ٣٦/١.
(٣) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ١٤/٧.
(٤) سورة طه، آية:١١٢.
(٥) انظر مراتب المغايرة بين العطف والمعطوف ص.

المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه.

المطلب الأول: عرض رأي الغزنوي.

سلك الغزنوي مسلك أبي حنيفة والماتريدية في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وبيّن سبب ذلك بقوله: « لأن الإيمان عبارة عن التصديق بجميع ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا تفاوت في ذلك بين المكلفين، وإنما قال الطحاوي – رحمه الله–: "أهله في أصل الإيمان سواء" يعني: أن إيمان أهل السماء من الملائكة وأهله في الأرض من الإنس والجن في الأصل واحد وهو التصديق بوحدانية الله وإثبات صفاته الذاتية والأفعالية، وبكل ما يجب الإيمان به جملة، وجميع المكلفين في هذا على السواء.

وهذا يدل على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأن أصله هو التصديق بجميع ما يجب الإيمان به، وذلك لا يحتمل الزيادة والنقصان[1] وقد صرح بهذا الرأي كثير من علماء الماتريدية، ولم يصرح به البعض الآخر فهو نتيجة حتمية لتعريفهم لمسمى الإيمان وإخراجهم العمل منه وممن صرّح به: أبو اليسر البزدوي – رحمه الله–: "الإيمان لا يزيد ولا ينقص عند أهل السنة والجماعة"[2]، وأبو المعين النسفي – رحمه الله–: "وإذا ثبت أن الإيمان هو التصديق وهو لا يتزايد في نفسه دل أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فلا زيادة له بانضمام الطاعات إليه ولا نقصان له بارتكاب المعاصي إذ التصديق في الحالين على ما كان قبلهما"[3]، ونور الدين الصابوني – رحمه الله–: "وإذا ثبت أن الإيمان هو التصديق، والإقرار شرط إجراء الأحكام فإذا وجدا حصل الإيمان ولم يتصور فيه الزيادة والنقصان[4]"، وإسماعيل الشيباني – رحمه الله–

(١) عمر إسحاق الغزنوي، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢) محمد محمد البزدوي، أصول الدين، ص ١٥٦.

(٣) أبو المعين النسفي، مرجع سابق، ص.

(٤) أحمد أبي بكر الصابوني، البداية، ص ١٥٥.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الأول ٢٠١٩م

: "الإيمان عبارة عن التصديق، والكفر ضده، والتصديق والتكذيب يقومان بالقلب واللسان، ولا مدخل للأعمال في ذلك، ولأن التصديق مما لا يقبل التزايد في نفسه، ولا يقبل النقصان"(١).

واستدل الغزنوي – رحمه الله– على قوله:

بأن الزيادة الواردة في الإيمان في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾(٣)، وغيرهما محمولة على الزيادة في ثمرات الإيمان بالأعمال الصالحة وإشراق نوره وصفائه، قال تعالى: ﴿**أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ**﴾(٤)، فالمراد به من الآيات الدالة على الزيادة في الإيمان إنما يكون في التفاضل بينهم والتفاوت في مراتبهم في أوصاف الإيمان من التمسك بالتقوى، ومخالفة هوى النفس(٥).

المطلب الثاني: نقد رأي الغزنوي.

من أصول أهل السنة والجماعة، قولهم بأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأدلتهم على ذلك كثيرة في القرآن والسنة والإجماع، وقبل عرض هذه الأدلة أود التنبيه إلى أن كل دليل دلّ على زيادة الإيمان فهو يدل على نقصانه، وكذا العكس؛ لأن ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص، فالزيادة لا تكون إلا عن نقص، وكذا العكس، ولهذا فإن أهل العلم كثيرًا ما

(١) إسماعيل إبراهيم الشيباني، شرح العقيدة الطحاوية، ص٣٣.
(٢) سورة الأنفال، آية:٢.
(٣) سورة الفتح، آية:٤.
(٤) سورة الزُّمَر، آية:٢٢.
(٥) انظر: عمر إسحاق الغزنوي، مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٣.

يستشهدون بأدلة زيادة الإيمان على نقصانه، كما صرّح بهذا المعنى البيهقي – رحمه الله– بعد أن ذكر جملة من الآيات المصرحة بزيادة الإيمان: "فثبت بهذه الآيات أن الإيمان قابل للزيادة، وإذا كان قابلاً للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصاناً"(١)، ومن هذه الأدلة:

دلالة القرآن الكريم:

١- الآيات الدالة بصريح العبارة على زيادة الإيمان، مثل: قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ**﴾(٢).

٢- الآيات الدالة بصريح العبارة على زيادة الإيمان، منها: قوله تعالى: ﴿**نَّحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ نَبَأَهُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى**﴾(٣)، قال ابن جرير الطبري – رحمه الله– في تفسيره لهذه الآية: "﴿**وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى**﴾ – أي–: وزدناهم إلى إيمانهم بربهم إيمانا، وبصيرة بدينهم"(٤)، فإخبار الله سبحانه بزيادة الهدى دليل على زيادة الإيمان، ولهذا استدل أهل العلم بهذه الآيات على زيادة الإيمان ونقصانه.

٣- الآيات الدالة على تفضيل بعض المؤمنين على بعض، كما في قوله تعالى: ﴿**لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ**﴾(٥)، قال ابن بطة بعد ذكره لهذه الآيات: "فهذا وأشباهه في كتاب

---

(١) أحمد الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق:عبد العلي عبد الحميد حامد، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م)،١٢٧/١.

(٢) سورة آل عمران، آية:١٧٣.

(٣) سورة الكهف، آية: ١٣.

(٤) ابن جرير الطبري، جامع البيان، ١٧٩/١٥.

(٥) سورة الحديد، آية:١٠.

الله يدل العقلاء على زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل المؤمنين بعضهم على بعض، وعلوهم في الدرجات"(١).

دلالة السنة النبوية:

١- عن النبي ﷺ قال: "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن ذرة من خير"(٢)، وقال النووي – رحمه الله- في شرحه لصحيح مسلم بعد هذا الحديث: "وفي هذا الحديث دلالة لمذهب السلف وأهل السنة ومن وافقهم من المتكلمين في أن الإيمان يزيد وينقص، ونظائره في الكتاب والسنة كثيرة"(٣).

٢- عن النبي ﷺ قال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن"(٤)، قال ابن عبد البر بعد ذكر الحديث: "يريد مستكمل الإيمان، ولم يرد نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك، بدليل الإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر إذا صلوا للقبلة وانتحلوا دعوة الإسلام من قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال، وفي إجماعهم على ذلك مع إجماعهم

(١) عبيد الله محمد العُكْبَري، الإبانة الكبرى، تحقيق: جماعة من المحققين، (الرياض: دار الراية، ت ن [بدون]) ٨٣٣/٢.

(٢) صحيح البخاري، ح٤٤، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه. صحيح مسلم، ح٣٢٥، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها. واللفظ للبخاري.

(٣) يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي،١٣٩٢هـ)،٦٣/٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، ح ٥٥٧٨، كتاب الأشربة، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[المائدة:٩٠]،١٠٤/٧. وأخرجه مسلم في صحيحه، ح ١٠٠، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي،٧٦/١. واللفظ للبخاري.

على أن الكافر لا يرث المسلم أوضح الدلائل على صحة قولنا: إن مرتكب الذنوب ناقض الإيمان بفعله ذلك، وليس بكافر"[١].

٣- قوله ﷺ: "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[٢]، فالناس إذًا يتفاضلون في الإيمان، فبعضهم يزداد إيمانه حتى ينكر المنكر بيده، وبعضهم يضعف إيمانه فلا ينكر المنكر إلا بقلبه، وقد احتج بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه النسائي في سننه فبوب له بـ"باب تفاضل أهل الإيمان"[٣]. وابن منده في كتابه الإيمان فقال:"ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان يزيد وينقص"[٤].

دلالة الإجماع:

أجمع السلف الصالح رحمهم الله على زيادة الإيمان ونقصانه وقد تواترت أقوالهم في ذلك منها:

١- قال ابن جرير الطبري – رحمه الله– أنه قال: "وأما القول في الإيمان هل هو قول وعمل؟ وهل يزيد وينقص، أم لا زيادة فيه ولا نقصان؟ فإن الصواب فيه قول من قال: هو قول وعمل، يزيد وينقص، وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وعليه مضى أهل الدين والفضل"[٥].

---

(١) ابن عبد البرّ، التمهيد،، ٢٤٣/٩.

(٢) صحيح مسلم، ح٧٨، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، ٦٩/١.

(٣) أحمد شعيب النسائي، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢(حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية،١٤٠٦ = ١٩٨٦)، ١١١/٨.

(٤) محمد إسحاق العبدي، الإيمان، تحقيق:علي الفقيهي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ)،٣٤١/١.

(٥) محمد بن جرير الطبري، صريح السنة، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، (الكويت: دار الخلفاء، ١٤٠٥هـ)، ص٢٥.

٢- وقال أبو عمر بن عبد البر – رحمه الله-: "أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية"(١).

٣- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله-: "وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص"(٢).

أما الدليل الذي استدل به الغزنوي – رحمه الله- على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو أن الآيات المحمولة على زيادة الإيمان إنما المراد منها الزيادة في ثمرات الإيمان:

الجواب على ذلك يقال:

إن قوله هذا مبني على تعريفه لحقيقة الإيمان مما حداه إلى صرف هذه النصوص عن ظاهرها الصريح إلى تأويلات بعيدة عن المراد، وإلا فمن المعلوم أن ثمرات الإيمان أمر خارج عن حقيقة الإيمان، فلا يقال إن الثواب على أمر هو من حقيقة ذلك الأمر بل هو خارج عنه.

ولقد أجاب عن هذه الشبهة القاضي أبو يعلى – رحمه الله- بقوله: "أن الإيمان عندهم التصديق، والتصديق هو حصول العلم بحال المصدق به، وهذا المعنى لا يتفاضل الناس فيه، لأن من لا يحصل له المعرفة على هذا الوجه لا يكون عارفًا وما زاد على ذلك ليس بوجاب وإنما نافلة، وما ليس بواجب ليس بإيمان على قولهم، فلا يصح وصفه بالتفاضل"(٣).

والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقصان فيه يكون من وجوه متعددة:

الوجه الأول: الأعمال الظاهرة، فإن الناس يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص، وهي تعد من لوازم الإيمان وموجباته فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام في القلب

---

(١) ابن عبد البر، مرجع سابق، ٢٣٨/٩.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٦٧٢/٧.

(٣) محمد الحسين الفراء، الإيمان، (الرياض: دار العاصمة،١٤٣٢هـ=٢٠١١م)، ص٣٢٩.

بلا قول ولا عمل ظاهر، فإن تفاضل معلول الأشياء. ومقتضاها يقتضي تفاضلها في أنفسها وإلا فإذا تماثلت الأسباب الموجبة لزم تماثل موجبها ومقتضاها فتفاضل الناس في الأعمال الظاهرة يقتضي تفاضلهم في موجب ذلك ومقتضيه.

الوجه الثاني: أعمال القلوب، فإنه من المعلوم أن الناس يتفاضلون في حب الله ورسوله وخشية الله والتوكل عليه والإخلاص له ونحو ذلك والرحمة للخلق والنصح لهم ونحو ذلك من الأخلاق الإيمانية. وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾(١)، وهذا أمر يجده الإنسان في نفسه فإنه قد يكون الشيء الواحد يحبه تارة أكثر مما يحبه تارة، ويخافه تارة أكثر مما يخافه تارة، ولهذا كان أهل المعرفة من أعظم الناس قولا بدخول الزيادة والنقصان فيه لما يجدون من ذلك في أنفسهم.

الوجه الثالث: أن نفس التصديق والعلم في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل، فليس من صدّق الرسول ﷺ مجملا من غير علم،كمن صدّقه وهو عالمٌ بما أخبر به عن الله من أمور دينية أو دنيوية واتبعه عن علمٍ وبصيرةٍ.

الوجه الرابع: أن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت، كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، ومن المعلوم أن الهلال المرئي يتفاضل الناس في رؤيته وكذلك سمع الصوت الواحد يتفاضلون في إدراكه، فما من صفة من صفات الحي، وأنواع إدراكاته وحركاته، بل وغير صفات الحي إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت.

---

(١) سورة البقرة، آية:١٦٥.

الوجه الخامس: أن التفاضل يحصل في هذه الأمور من جهة دوام ذلك وثباته وذكره واستحضاره ، كما يحصل البغض من جهة الغفلة والإعراض عنه.

الوجه السادس: أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها، فمن كان مستند تصديقه ومحبته أدلة توجب اليقين، وتبين فساد الشبه العارضة،لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك.

وخلاصة ذلك: أن هذه الأوجه من أظهر الدلائل التي تبث زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاوت أهله فيه بحسب أعمالهم الظاهرة والباطنة وبحسب علمهم وتصديقهم، فما ذهب إليه الغزنوي – رحمه الله– من أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص مخالفٌ لما جاءت به النصوص الشرعية، ولما كان عليه أهل السنة والجماعة.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الأول ٢٠١٩م

المبحث الثالث: رأيه في مرتكب الكبيرة وموقفه من المرجئة والوعيدية:

المطلب الأول: عرض رأي الغزنوي:

ذهب الغزنوي – رحمه الله– إلى القول بأن المؤمن لا يكفر بالكبائر في الدنيا، أما في الآخرة إن مات قبل التوبة فحكمه إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه، ومصيره الجنة؛ لأنه لو لم يخرج من النار لما رأى ثواب الإيمان، ثم صرّح بمخالفته لقول المرجئة الغلاة والوعيدية[١] بقوله: "لا يقطع بعقوبة أهل الكبائر ولا بثوابهم، بل حكمهم إذا ماتوا قبل التوبة في مشيئة الله إن شاء عفا عنهم بفضله ورحمته أو شفاعة نبي أو ولي من عباده، وإن شاء عذبهم بقدر جنايتهم ثم أدخلهم الجنة. وفيه رد لقول الخوارج والمعتزلة القائلين بأن تعذيبهم قطعا ولا يجوز العفو عنهم إذا ماتوا بلا توبة.ورد لقول المرجئة الذين يزعمون أن المؤمن لا يدخل النار أصلا وإن أتى بجميع المعاصي ومات قبل التوبة"[٢].

وقوله موافق لعلماء الماتريدية، ومنهم: أبو اليسر البزدوي حيث قال: "إن أهل الكبائر لا يخلدون في النار وإن خرجوا من الدنيا من غير توبة، ولله تعالى فيهم مشيئته"[٣]، وقال نور الدين الصابوني: "قال أهل السنة: من ارتكب كبيرة دون الكفر لا يعتبر كافرًا ولا منافقًا ولا يخرج عن الإيمان"[٤]، وقال التفتزاني – رحمه الله–: "أن الكبيرة التي هي غير الكفر (لا تخرج العبد من المؤمن من الإيمان) لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان"[٥].

---

(١) وهم الخوارج والمعتزلة.

(٢) الغزنوي، الشرح، ص١٢٥–١٢٦.

(٣) البزدوي، أصول الدين، ص١٣٥.

(٤) نور الدين الصابوني، البداية، ص١٤٠.

(٥) سعد الدين التفتزاني، شرح العقيدة النسفية، تحقيق: مصطفى مرزوقي، ط [بدون] (الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٠م)، ص٨٧.

أدلة الغزنوي – رحمه الله– التي استدل بها على قوله:

١– أن المؤمن لا يكفر بالذنب لقوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا**﴾(١)، أمر المؤمنين المذنبين بالتوبة، إذ التوبة عبارة عن الرجوع إلى الله بموافقة أمره بعد المخالفة، وقد سمى صاحب الذنوب "مؤمنا"، فدل على أنه لا يخرج عن الإيمان بالذنب.

٢– قوله ﷺ: "لا تكفروا أهل قبلتكم"(٢) والمراد بأهل القبلة هم الذين جمعوا بين الصلاة إلى الكعبة والتصديق بجميع ما جاء به النبي من الشريعة.

٣– قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا**﴾(٣)، فرّق بين الشرك وما دونه، وأخبر أن الشرك غير مغفور، وأطمع في مغفرة ما دونه حيث علق بالمشيئة.

٤– قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا**﴾(٤)، ومرتكب الكبيرة مؤمن وقد عمل الصالحات لكنه ارتكب الكبيرة لغلبة الشهوة مع الاعتقاد بالحرمة وخوف العقوبة، فيكون عاقبته الجنة.

---

(١) سورة التحريم، آية:٨.

(٢) أخرجه الدار قطني في سننه، ح١٧٦٦، كتاب العيدين، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه. وقال الحاكم أبو أحمد: هذا حديث منكر. انظر: علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، (بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م)، ٤٠٣/٢. عمر بن علي الشافعي، البدر المنير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، (الرياض: دار الهجرة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م)، ٤٦٠/٤.

(٣) سورة النساء، آية: ٤٨.

(٤) سورة الكهف، آية:١٠٧.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الأول ٢٠١٩م

المطلب الثاني: نقد رأي الغزنوي:

تنقسم المعاصي والذنوب عند أهل السنة والجماعة إلى قسمين:

القسم الأول: صغائر الذنوب.

القسم الثاني: كبائر الذنوب، وهو ما يهمنا في هذا المبحث.

الكبيرة في اللغة:

من الكِبر وهو الإثم الكبير، والتأنيث على المبالغة(١).

الكبيرة في الشرع:

اختلف العلماء في تعريف الكبيرة على أقوال كثيرة، وأولى الأقوال بالصواب وأكثرها رجحانًا، هو قول ابن عباس في أن الكبيرة هي: "كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب"(٢)، وقد اختاره كثير من العلماء، ومن أوجه ترجيح هذا التعريف ما ذكره ابن أبي العز – رحمه الله–:

١– أنه هو المأثور عن السلف كابن عباس وابن عيينة وابن حنبل.

٢– أن الله سبحانه وتعالى قال:﴿**إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا**﴾(٣)، فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر.

٣– أن مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب فهو حد متلقى من خطاب الشارع.

٤– أنه يمكن الفرق بين الكبائر والصغائر بخلاف الأقوال الأخرى(٤).

(١) ابن منظور، مرجع سابق، ١٢٩/٥.

(٢) ابن جرير الطبري، جامع البيان، ٢٤٦/٨.

(٣) سورة النساء، آية:٣١.

(٤) انظر: ابن أبي العز، مرجع سابق، ٢٤٤/١.

حكم مرتكب الكبيرة عند أهل السنة والجماعة، وتفصيل ذلك كما يأتي:

أولاً: حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن مرتكب الكبير: مؤمن ناقض الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وأصل مذهبهم مبني على عدم تكفير أحد من المؤمنين مهما كان ذنبه ما لم يستحله.

قال القاسم بن سلام – رحمه الله–: "إن المعاصي والذنوب لا تُزيل إيمانًا، ولا تُوجب كفرًا، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله، واشترط عليهم في مواضع من كتابه"(١).

وقال ابن تيمية – رحمه الله– حينما تحدث عن معتقد أهل السنة والجماعة في المسألة: "لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سبحانه في آية القصاص: ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ**﴾(٢). ولا يسلبون الفاسق الملّي الإسلام بالكلية، ولا يخلّدونه في النار كما تقوله المعتزلة...، ونقول: هو مؤمن ناقض الإيمان، أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم(٣) بكبيرته"(٤).

---

(١) القاسم بن سلاّم الهروي، الأيمان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢(م[بدون]: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م)، ص٤٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٧٨.

(٣) فرّق العلماء بين مطلق الإيمان، والإيمان المطلق بفرقين: الفرق الأول: أن الإيمان المطلق لا يطلق إلا على الإيمان الكامل المأمور به، وأما مطلق الإيمان فيطلق على الكامل والناقص. الفرق الثاني: أن الإيمان المطلق يمنع دخول النار، ومطلق الإيمان فيمنع الخلود فيها. انظر: ابن القيّم، بدائع الفوائد، ٨٢١/٤–٨٢٢.

(٤) أحمد عبد الحليم الحراني، العقيدة الواسطية، ط[بدون] (الرياض: مكتبة المعارف، ت[بدون])، ص٢٤.

ثانيًا: حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن مرتكب الكبيرة إن كان مؤمنًا، ثم مات بدون توبة فهو تحت مشيئة الله تعالى، إن شاء غفر له برحمته وأدخله الجنة، وإن شاء عذّبه بعدله ثم يخرجه منها.

قال ابن عبد البر – رحمه الله–: "فإن مات صاحب الكبيرة فمصيره إلى الله: إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه فإن عذبه فبجرمه،وإن عفا عنه فهو أهل العفو وأهل المغفرة وإن تاب قبل الموت وقبل حضوره ومعاينته وندم واعتقد أن لا يعود واستغفر ووجل كان كمن لم يذنب، وبهذا كله الآثار الصحاح عن السلف قد جاءت وعليه جماعة علماء المسلمين"(١).

وقال البغوي – رحمه الله–: "اتفق أهل السنة على أن المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب شيء من الكبائر إذا لم يعتقد إباحتها، وإذا عمل شيئا منها، فمات قبل التوبة، لا يخلد في النار، بل هو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه بقدر ذنوبه، ثم أدخله الجنة برحمته"(٢).

ثالثًا: أدلة أهل السنة والجماعة على حكم مرتكب الكبيرة:

– دلالة القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ**﴾(٣)، وقال البغوي بعد شرحه لهذه الآية: "وفي الآية دليل على أن القاتل لا يصير كافرا بالقتل، لأن الله تعالى خاطبه بعد القتل بخطاب الإيمان، وقال في آخر الآية: ﴿**فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ**

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ٤/٤٩.
(٢) البغوي، شرح السنة، ١/١٠٣.
(٣) سورة البقرة، آية:١٧٨.

﴿مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ﴾، وأراد به أخوة الإيمان، فلم يقطع الأخوة بينهما بالقتل"(١).

٢- قوله تعالى: **﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾**(٢)، وقال الطبري – رحمه الله– معلقًا: "وقد أبانت هذه الآية أنّ كل صاحب كبيرة ففي مشيئة الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه عليه، ما لم تكن كبيرة شركًا بالله"(٣).

٣- قوله تعالى: **﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾**(٤)، سماهم بالمؤمنين مع قيامهم بالقتل وهي من كبائر الذنوب.

- دلالة السنة النبوية:

١- عن عبادة بن الصامت، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال: "تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب شيئا من ذلك فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه، فأمره إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه"(٥)،

٢- عن النبي ﷺ أنه قال: "أتاني جبريل عليه السلام فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق"(٦)، وقال النووي – رحمه الله– معلقًا: "قوله ﷺ: "وإن زنى

(١) الحسين مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد النمر، عثمان ضميرية، سليمان الحرش، ط٤ (المدينة المنورة: دار طيبة للنشر والتوزيع،١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م) ١٩١/١.
(٢) سورة النساء، آية:٤٨.
(٣) ابن جرير الطبري، جامع البيان، ٤٥٠/٨.
(٤) سورة الحجرات، آية:٩.
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، ح٦٧٨٧، كتاب الأحكام، باب بيعة النساء، ٢٦٣٧/٦. وأخرجه مسلم في صحيحه، ح١٧٠٩، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها،١٣٣٣/٣، واللفظ له.
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، ح ١١٨، كتاب الجنائز، باب في الجنائز، ٤١٧/١. وأخرجه مسلم في صحيحه، ح ٩٤، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ٩٤/١، واللفظ له.

وإن سرق": فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار وأنهم إن دخلوها أخرجوا منها وختم لهم بالخلود في الجنة"[١].

- دلالة الإجماع:

أجمع السلف الصالح رحمهم الله على أن صاحب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وهو تحت مشيئة الله تعالى في الآخرة:

قال ابن بطة – رحمه الله–: "وقد أجمعت العلماء لا خلاف بينهم أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب ولا نخرجه من الإسلام بمعصية، ونرجو للمحسن، ونخاف على المسيء[٢]". وقال ابن أبي العز – رحمه الله–: "إن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرًا ينقل عن الملة بالكلية...، ولا يستحق الخلود مع الكافرين"[٣].

ومما سبق يتضح: موافقة الغزنوي – رحمه الله– أهل السنة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة، أنه إن مات قبل التوبة فهو تحت مشيئة الله: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه ثم يدخله جنته، ومخالفته لهم في حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا، حيث أطلق عليه لفظ: مؤمن دون تقييد.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وبعد أن ساقني الله –عز وجل– إلى إتمام هذا البحث عن آراء الغزنوي – رحمه الله– في مسائل الإيمان من خلال شرحه للعقيدة الطحاوية، فقد توصلت إلى أهم النتائج التالية:

١-اعتمد الغزنوي – رحمه الله– في ذكر مسائل الإيمان على الأدلة الشرعية، إلا أنه سلك مسلك الماتريدية المرجئة.

---

(١) النووي، المنهاج، ٢/٩٧.
(٢) ابن بطة العكبري، الإبانة الكبري، ٢/٦٤٠.
(٣) ابن أبي العز، مرجع سابق، ١/ ٢٥٠.

٢-أخرج الأعمال من مسمى الإيمان مما ترتب عليه نفي الزيادة والنقصان في الإيمان مع وورود الأدلة المثبتة لذلك.

٣-القول بزيادة الإيمان ونقصانه هو قول أهل السنة والجماعة، وهو سبب تفاوت درجات المسلمين في الآخرة، والقول بعدمه دليل جهل؛ لما فيه من الظلم والإجحاف بحق المحسن من غيره، فكيف يساوى بين العاصي والمحسن.

٤-وافق أهل السنة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة كونه تحت مشيئة الله تعالى إن شاء غفر له وأسكنه الجنة بلا عذاب، وإن شاء عذبه على معصيته ثم يدخله الجنة.

ومن أهم التوصيات: ضرورة العناية بدراسة آراء أعلام المذاهب الفقهية المتبعة الاعتقادية، وضرورة تقويمها.

ونسأل الله التوفيق والعون في كل ما يحبه ويرضاه، وصلِ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

المراجع:

١ – **القرآن الكريم.**

٢– عمر بن إسحاق الغزنوي، شرح عقيدة الإمام الطحاوي، تحقيق: حازم الكيلاني ومحمد عبدالقادر، (القاهرة: دارة الكرز، ٢٠٠٩م)، مجلد واحد.

٣– محمد محمد البزدوي، أصول الدين، تحقيق: هانز بيتر لنس، ضبط: أحمد حجازي، ط[بدون] (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م).

٤– ميمون بن محمد النسفي، تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق: حسين آتاي، ط [بدون] (أنقرة: رئاسة الشؤون الدينية، ١٩٩٣م).

٥– أحمد أبي بكر الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، تحقيق: فتح الله خليف، ط [بدون] (مصر: دار المعارف، ١٩٦٩م).

٦– إسماعيل بن إبراهيم الشيباني، شرح العقيدة الطحاوية، ط [بدون] (بيروت: دار الكتب العلمية، ت ن [بدون]).

٧– موفق أحمد المكي، مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، (الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف، ١٣٢١هـ).

٨– انظر: محمد إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، (دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)،

٩– مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط [بدون] (بيروت: دار إحياء التراث العربي)

١٠– محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، ط٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)،

١١– إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، ط [بدون] (الإسكندرية: دار الدعوة، ت ن [بدون])،

١٢- محمد بن محمد الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحقيق، ط [بدون] (ب ن [بدون]: دار الهداية، ت ن [بدون]).

١٣- الحسين بن محمد الراغب الأصفهانى، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق: دار القلم، ١٤١٢ هـ).

١٤- أحمد بن فارس القزويني، مقاييس اللغة، ط [بدون] (دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

١٥- أحمد عبد الحليم بن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد عبدالله الحلواني ومحمد كبير شودري، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٧هـ).

١٦- محمد الحسين الآجرِي، الشريعة، تحقيق: عبد الله عمر الدميجي، ط٢ (الرياض: دار الوطن، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م).

١٧- عبد الله بن أبي زيد القيرواني، رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ط [بدون](بيروت: دار الفكر، ت ن [بدون]).

١٨- محمد بن قيم الجوزية، الصلاة وأحكام تاركها وسياق صلاة النبي من حيث كان يكبّر إلى أن يفرغ منها، تحقيق: بسام الجابي،(بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م).

١٩- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم، ط [بدون] (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م).

٢٠- محمد الأمين بن محمد المختار االشنقيطي ، آداب البحث والمناظرة، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، (جدة: دار عالم الفوائد، ت ن [بدون]).

٢١- محمد علي ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، تخريج: ناصر الدين الألباني (مصر: دار السلام، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م).
٢٢- يحيى بن هُبَيْرَة الشيبانيّ، الإفصاح عن معاني الصحاح تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط[بدون] (ب ن [بدون]: دار الوطن، ١٤١٧هـ).
٢٣- عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، (ب ن [بدون]: غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م)
٢٤- أحمد بن إبراهيم بن عيسى، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، تحقيق: زهير الشاويش، ط٣(بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ).
٢٥- هبة الله بن الحسن اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط٨ (السعودية: دار طيبة،١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م)
٢٦- الحسين مسعود البغوي، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، ط٢ (دمشق: المكتب إسلامي،١٤٠٣هـ=١٩٨٣م).
٢٧- أحمد الحسين البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م).
٢٨- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، (السعودية: دار هجر للطباعة، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م).
٢٩- عبيد الله محمد العُكْبَري، الإبانة الكبرى، تحقيق: جماعة من المحققين، (الرياض: دار الراية، ت ن [بدون]).
٣٠- يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي،١٣٩٢هـ).

٣١- يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: محمد بن عبد الكبير البكري ومصطفى بن أحمد العلوي، ط [بدون] (الرباط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).
٣٢- أحمد شعيب النسائي، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢ (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية،١٤٠٦ = ١٩٨٦).
٣٣- محمد إسحاق العبدي، الإيمان، تحقيق: علي الفقيهي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ).
٣٤- محمد بن جرير الطبري، صريح السنة، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، (الكويت: دار الخلفاء، ١٤٠٥هـ).
٣٥- محمد الحسين الفراء، الإيمان، (الرياض: دار العاصمة،١٤٣٢هـ=٢٠١١م).
٣٦- سعد الدين التفتزاني، شرح العقيدة النسفية، تحقيق: مصطفى مرزوقي، ط [بدون] (الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٠م).
٣٧- علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، (بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م).
٣٨- عمر بن علي الشافعي، البدر المنير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، (الرياض: دار الهجرة،١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م)
٣٩- القاسم بن سلاّم الهروي، الأيمان، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٢(م[بدون]: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م).
٤٠- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ط[بدون](بيروت: دار الكتاب العربي، ت ن [بدون]).

٤١- أحمد عبد الحليم الحراني، العقيدة الواسطية، ط[بدون] (الرياض: مكتبة المعارف، ت[بدون]).

٤٢- الحسين مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد النمر، عثمان ضميرية، سليمان الحرش، ط٤ (المدينة المنورة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م).

ثانيـاً :

التفسير وعلوم القرآن